الأزمة التركية.. الفساد والسياسة

خورشيد دلي

ثمة أسئلة كثيرة عن سر سرعة تحول قضية الفساد الكبيرة التي تم تفجيرها في تركيا إلى أزمة سياسية، خاصة وأن التحقيقات في القضية استمرت 14 شهرا قبل أن يتم كشفها في توقيت حساس.

ولعل ما حولها إلى قضية سياسية بامتياز هو إقالة الحكومة لعشرات المسؤولين من قوات الأمن والشرطة والقضاء، فضلا عن إصرار رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان على توجيه أصابع الاتهام إلى الخارج، وتحديدا إلى الولايات المتحدة وإن لم يسمها حتى الآن.

الفساد والمواجهة السياسية

في انتظار أن يقول القضاء كلمة الفصل في قضية الفساد المثارة، تختلف التقديرات بشأن تداعيات هذه القضية على مستقبل حزب العدالة والتنمية في الحكم وزعيمه أردوغان الذي طالما تطلع للوصول إلى قصر تشانقاي الرئاسي في أنقرة.

فثمة من يرى أن الحزب الذي فاز في الانتخابات البرلمانية السابقة بأكثر من خمسين بالمئة من الأصوات، ويشغل حاليا الرئاسات الثلاثة «البرلمان، الجمهورية، الحكومة» لن يتأثر كثيرا وإن خسر بعضا من أصواته، وعكس هذه الرؤية ثمة من يرى أن الأزمة الحالية مختلفة في طبيعتها وتداعياتها وستؤثر على مستقبل الحزب في الحكم على أبواب الانتخابات المحلية والرئاسية والبرلمانية، خاصة وأن الظروف الداخلية والخارجية بالنسبة لتركيا باتت مختلفة.

في مجمل قضية الفساد الجارية، تتجه الأنظار إلى جماعة غولن المعروفة بالخدمة في تركيا «تنتمي تاريخيا إلى جماعة النور أو النورجية نسبة إلى العالم الديني سعيد النورسي المعروف ببديع الزمان»، وتحول التحالف القائم بين الجماعة والحزب إلى صدام مفتوح على خلفية تراكم الخلافات بين الجانبين « الخلاف بشأن رئيس الاستخبارات حقي فيدان، العلاقة مع إسرائيل، التعامل مع تظاهرات تقسيم في إسطنبول، قضية التعليم في المعاهد الخاصة...».

ولعل ما يجعل المواجهة مفتوحة بين الجانبين واحتمال ظهور الكثير من المفاجآت هو النفوذ الكبير لجماعة غولن في صفوف قوات الأمن والشرطة والقضاء، فضلا عن المرافق الحيوية، وتحديدا في مجالات الصحة والتعليم والخدمات. في التداعيات الدرامية لما قد يحصل في الأيام والأسابيع المقبلة، إضافة إلى استقالة ثلاثة وزراء، والتعديل الحكومي الذي أجراه أردوغان، يمكن التوقف عند ما يلي:

1 – الكشف عن ملفات فساد جديدة واستمرار موجة الإقالات والتنقلات في المؤسستين الأمنية والقضائية على خلفية المواجهة المفتوحة بين أردوغان وغولن.

2 – موجة استقالة جديدة من المسؤولين في حزب العدالة والتنمية، في ظل الحديث عن خلافات بين أردوغان ونائبه بولنت أرينج الذي يمثل كتلة كبيرة في البرلمان تقدر بمائة نائب، فضلا عن الخلاف بين أردوغان والرئيس عبدالله غول بشأن طريقة التعاطي مع العديد من القضايا الداخلية والخارجية.

3 – الاستقالة الجماعية لـ 15 نائبا يمثلون كتلة غولن في البرلمان في مرحلة متطورة من المواجهة.

4 – تصعيد المعارضة التركية وتحديدا حزب الشعب الجمهوري بزعامة كمال كليجدار أوغلو من المطالبة باستقالة الحكومة ورئيسها أردوغان، خاصة بعد دعوة وزير البيئة المستقيل أردوغان إلى الاستقالة.

إلى جانب هذه الخطوات، فإن المشهد التركي بات مفتوحا من جديد على أزمة سياسية من نوع أزمات النظام التي كان يتحدث عنها مرارا رئيس الوزراء الراحل بولنت أجاويد، في إشارة إلى الدولة الخفية الموجودة في بنيان الحكم في البلاد وقدرتها على إثارة الأزمات وتغيير التحالفات.

التوقيت والدلالات

دون شك، توقيت الأزمة حساس بالنسبة لحزب العدالة والتنمية الحاكم، ليس بسبب الاستحقاق الانتخابي في الداخل فقط، وإنما بسبب المرحلة الجديدة من العلاقات الأميركية–التركية، وتحديدا بين إدارة الرئيس باراك أوباما ورئيس الوزراء أردوغان على خلفية جملة من القضايا السياسية، بعد ما جرى في مصر وتطورات الأزمة السورية و تداعيات التقارب الإيراني–الأميركي، وصولا إلى توجه تركيا لإتمام صفقة الصواريخ مع الصين واستمرار الخلافات مع إسرائيل.

وفي هذا السياق ينبغي النظر إلى الدعوة التي وجهتها واشنطن إلى زعيم المعارضة التركية كمال كليجدار أوغلو لزيارتها، واللقاءات التي أجراها الأخير مع فتح الله غولن هناك، فضلا عن اللقاءات والاتصالات المتكررة بين المعارضة التركية والسفير الأميركي في أنقرة فرنسيس ريتشاردوني، كل ذلك مقابل جمود الاتصالات بين أوباما وأردوغان.

إذ تقول التقارير إنه لم يتم أي اتصال بين الرجلين منذ أشهر بعد أن كانت الاتصالات بينهما شبه يومية، حيث التشاور بشأن الأزمة السورية، وعليه يمكن التوقف هنا عند نقطتين:

الأولى: أن أردوغان يعتقد في العمق أن هناك مؤامرة ضد تركيا، وأن الأصابع الأميركية موجودة في قلب هذه المؤامرة، والهدف هو تركيا ودورها، ولعل هذا ما يفسر تهديداته بطرد سفراء بعض الدول، وحديثه عن عملاء في الداخل، وكذلك اتصال وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بنظيره الأميركي جون كيري ليبلغه استياء أنقرة من سعي واشنطن إلى إسقاط حكومة أردوغان وتشويه سمعتها كما قالت الصحافة التركية.

الثانية: من الواضح أن أردوغان وفي مواجهة ما يتعرض له وحزبه ذاهب إلى مواجهة مفتوحة بالتوازي مع اتخاذ سلسلة خطوات للحد من تداعيات قضية الفساد على حزبه وحكومته.

ولعل أولى هذه الخطوات إجراء تعديل حكومي واسع، والحزم في مكافحة الفساد وتوجيه ضربات جديدة إلى معاقل غولن للإبقاء على الصورة القوية لحزب العدالة والتنمية استعدادا للمرحلة المقبلة.

خريطة سياسية جديدة

مع انتهاء تحالف أردوغان–غولن وتحوله إلى صراع يذكيه بعض أطراف المعارضة، من الواضح أن خريطة التحالفات السياسية والحزبية في البلاد لن تبقى كما هي عليها في المرحلة المقبلة، خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات المحلية التي على نتائجها ستتضح القضايا المتعلقة باتجاهات الناخب التركي وتداعيات قضية الفساد.

الأمر الأكيد هنا، هو أن أردوغان لن يستطيع القول بعد اليوم إن حزب العدالة والتنمية هو الحزب الوحيد في تركيا الذي لم يعرف الفساد في البلاد حتى لو ضرب على المتورطين بيد من حديد.

الأمر الثاني: أن المنبت الأيدولوجي الواحد أي الإسلامي لا يعني احتمال عدم تحوله إلى صدام ومواجهة بين الحلفاء، كما حصل بين حزب العدالة والتنمية وجماعة غولن.

الأمر الثالث: أن قضية بناء تحالفات سياسية بين أحزاب مختلفة أيدولوجيا ليست جديدة في تركيا.

فمثل هذا الأمر حصل بين الحركة التي يمثلها غولن اليوم في السبعينيات وحزب العدالة في عهد الرئيس الأسبق سليمان ديميريل، كما حصل أيضا مع مؤسس الإسلام السياسي التركي نجم الدين أربكان مرارا حين دخل في تحالف مع حزب العدالة بزعامة ديميريل في السبعينيات، ومن ثم حزب الشعب الجمهوري في مرحلة بولند أجاويد في الثمانينيات، ومن ثم حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيلر في منتصف التسعينيات، وشكل حكومة ائتلافية معها قبل أن يقدم استقالته في فبراير عام 1997 على خلفية ما عرف بالانقلاب الأبيض ضده من قبل الجيش، إثر البيان الشهير الذي عرف ببيان 28 فبراير.

سيناريو ما سبق، يرشح التوقعات التي تتحدث عن إمكانية حصول تحالف بين جماعة غولن وحزب الشعب الجمهوري المعارض بزعامة كليجدار أوغلو، رغم أن البعض يستبعد مثل هذا التحالف نظرا للاختلاف الأيدولوجي الكبير بين الجانبين، ويرشح بدلا منه إمكانية حصول تحالف بين جماعة غولن وحزب الحركة القومية بزعامة دولت باغجلي.

وبغض النظر عن حصول مثل هذا التحالف أو عدمه مع أي من الحزبين، فلا شك أنها ستؤثر على نسبة أصوات حزب العدالة والتنمية في ضوء التقارير التي تتحدث عن أن نسبة المؤيدين لجماعة غولن في المدن الكبرى تتراوح بين 7 إلى 8 بالمئة فيما تتراجع هذه النسبة في الريف من 2 إلى 3 بالمئة.

ومقابل احتمال ظهور مثل هذا التحالف يرى البعض أن أردوغان قد يجد نفسه أمام تحالف مع حزب السلام والديمقراطي الكردي الذي له 36 نائبا في البرلمان خاصة إذا أقدم أردوغان على خطوات ملموسة لإيجاد حل سياسي للقضية الكردية في تركيا في ظل عملية السلام بين حكومة أردوغان وحزب العمال الكردستاني بزعامة عبدالله أوجلان.

في الواقع، ومع أنه ما زال من السابق لأوانه الحكم على التداعيات النهائية لقضية الفساد في تركيا إلا أنه من الواضح أن ما حصل يرشح المشهد السياسي التركي للدخول في مرحلة انتهاء دور الحزب الحاكم الذي يهيمن على مؤسسات الدولة.

ومن المرجح بدلا من ذلك أن تتجه الأمور نحو مرحلة بناء تحالفات حزبية وسياسية جديدة، لن يستطيع معها حزب واحد قيادة البلاد، كما هو الحال منذ عام 2002 مع حزب العدالة والتنمية والاضطرار إلى الدخول في صيغ ائتلافية وتوافقية.

عن «الجزيرة نت»

أي استحقاق ينتظر لبنان ؟

وليد أبي مرشد

بين رئيس حكومة «تصريف أعمال» يطالب بتحديد الصلاحيات «التصريفية» لحكومته – إن صح التعبير – ورئيس حكومة «مكلف» ناء بحمل التكليف قبل التأليف..

وبين وزراء حكومة واحدة يتبادلون تهم الفساد وهي، على أهميتها، آخر هموم اللبنانيين في ظرفهم الراهن..

وبين مجلس نيابي يواجه «استحقاقا» انتخابيا تهرّب نوابه منه بتمديد عمر مجلسهم عوض تقريب أجله..

وبين «استحقاق» رئاسي قريب اختلف أبناء الطائفة «المستحقة» له في تحديد مواصفات الشخصية «القوية» المرشحة لكرسيه ففصلوها على مقاس الموجود لا المطلوب..

يستقبل اللبنانيون عاما جديدا «مفخخا» بما يسمونه بـ«الاستحقاقات» الدستورية المأزومة، إن لم يكن الملغومة، والقابلة للتفجر بمجرد احتكاكها بأي حدث داخلي أو إقليمي لا يرضي هذا الفريق السياسي أو ذاك، أو حتى بأي اعتداء إرهابي «على الهوية».

عشية هذه الاستحقاقات الداهمة لم يعد مستبعدا أن يحصد اللبنانيون، عام 2014، ما لا يستحقونه من أزمات سياسية وعثرات أمنية ونكسات اقتصادية توحي سلتها بأن لبنان ورث، في القرن الحادي والعشرين، سمعة الإمبراطورية العثمانية في أواخر عزها ليصبح رجل المنطقة «المريض».

ولكن، رغم كل ما يضفيه السياسيون من أبعاد سياسية، وأحيانا أيديولوجية، على صراعاتهم الداخلية بمظلات إقليمية، فإنه يتضح يوما إثر يوم أن أزمتهم الراهنة لا تعود إلى جذور سياسية بقدر ما تعود إلى معطيات ديموغرافية – مذهبية، علما بأنه من الصعوبة بمكان فصل العاملين بعضهما عن بعض في إطار الواقع اللبناني الطائفي.

ولأن «التقية» السياسية كانت، ولا تزال، تغلف العمل السياسي في لبنان وتسوقه، يظل شعار المحافظة على التوازنات السياسية – المذهبية المعمول بها منذ الاستقلال، الغطاء الملائم للطابع المبطن للعمل الحزبي في لبنان. لكن ارتفاع نبرة التهديد في خطاب حزب الله السياسي، عشية الاستحقاقات الدستورية المقبلة بالجملة على اللبنانيين، يوحي بأن الحزب يشن إعلاميا حملة تمهيدا للإعلان عن «مفاجأة» جديدة بقدر ما هي متوقعة: الخروج على ما يصفونه «بالميثاق الوطني»، أو على الأقل روحية الميثاق الوطني.

واللافت أن قادة حزب الله وقاعدته المذهبية لا يخفيان ما يعتبرانه «ظلما ديموغرافيا» لحق بهم في ظل الواقع السياسي المنبثق عن اتفاق الطائف عام 1989 «الذي عزز صلاحيات «الحكومة» ورئيسها عمليا، على حساب صلاحيات رئيس الجمهورية»، كما لا يخفون شعورهم بأن مرسوم التجنيس الشهير الذي صدر عام 1994 «و«لبنن» أكثرية عددية من طائفة معينة» قلب الموازين الديموغرافية – المذهبية لغير صالحهم في انتخابات عام 2009.. وإن كانوا لم يقصروا، لاحقا، في تعديل هذا الخلل العددي.

وعليه، وفي سعيه الحثيث والهجومي للاستئثار بالمزيد من النفوذ الرسمي في لبنان، يبدو تلويح حزب الله بسلاحه الديموغرافي بأهمية التهديد بسلاحه العسكري في تحقيق أهدافه. إلا أن التزام الحزب الوثيق بمفهوم ولاية الفقيه وتورطه العسكري في النزاع السوري الداخلي أخرج سعيه «الديموغرافي» عن إطاره اللبناني المحلي، وبرر اتهام الكثيرين له بأنه هدف إقليمي بالدرجة الأولى. وفي هذا السياق، عمل التشويه المذهبي للأهداف المبدئية للثورة السورية، على جبهتي المواجهة معا، على تعزيز مصداقية هذا الاتهام.

من هنا تأتي خطورة مقاربة حزب الله للاستحقاقات السياسية المنتظرة في لبنان، فتهديداته المتكررة للآخرين تطلق في مرحلة تعيش فيها المنطقة برمتها أجواء احتقان سني – شيعي لا سابق لها، وفي وقت تشهد فيه صراعات نفوذ تتوسل الولاءات المذهبية في مواجهاتها.

وسط هذه الأجواء السلبية، يصح استنتاج أن تهديدات حزب الله، العلنية والخفية، لعدد من القيادات الرسمية والحزبية تسهم في القضاء على آخر فسحة متبقية للحريات في دولة تحتضن ثمانية عشر مذهبا دينيا وأكثر من عشرين حزبا سياسيا.. هذا إذا لم يكن ذلك أحد مقاصدها المبطنة.

عن «الشرق الأوسط»

هل يعجل سقوط «أردوغان» بنهاية «الإخوان» في مصر ؟!

محمود سلطان

ثمة فرحة كبيرة في الإعلام «المدني» المعارض لـ«الإخوان»، بسبب الاحتجاجات المتزايدة في تركيا! بل لم يخف المعارضون أمنياتهم في سقوط الإسلامي التركي «أردوغان»، واعتبروها، توطئة لطي صفحة الإخواني المعزول «محمد مرسي»!

حيرتني مثل هذه «الغبطة»..وتلك «الأماني»!.. لأنها وكما يبدو لي تفترض أن ثمة تطابقا بين التجربتين «التركية» و«الإخوانية» في مصر.. وهذا كلام غير صحيح، وربما استند إلى «الترثرة» التي سادت، إثر فوز «مرسي» بالسلطة، حين تواترت التقارير التي تقول: إن التجربة المصرية الجديدة بعد الثورة، هي الأقرب إلى النموذج التركي.

وما يحير أكثر، هي تلك «الشماتة» التي يبديها نشطاء مصريون معارضون في الاحتجاجات التي تهدد بانهيار التجربة التركية.. فالأخيرة تجربة ناجحة، وكانت ثمرة حوار واسع ومراجعات جادة داخل الحركة الإسلامية التركية.. وقدمت «إجابة» لسؤال «فشل» الإسلاميين المصريين، على النحو الذي يقدم «حلا» لأزمة «الإسلام المدني» في مصر.

موقف القوى المدنية في مصر من «تركيا الآن»، يحيلنا بالتبعية إلى سؤال «الأولويات» الوطنية، ومنزلة المصالح الحزبية والفئوية منها.. ولعلنا وبهذا المعنى نتساءل عن موقف تلك القوى لو كان الإخوان المسلمون قد نجحوا أثناء وجودهم بالسلطة في إقالة مصر من عثراتها السياسية والاقتصادية والأمنية؟!.

إنه سؤال «الأولويات» كما قلت، بمعنى: التساؤل بشأن ما إذا كان نجاح الجماعة «الوطني» يسعد تلك القوى أم يؤلمها؟!

الإخوان في مصر، هم الأقرب إلى التجربة الإيرانية، وليس التركية.. غير أن المعارضة لم يشغلها النموذج الإيراني.. لأنه لم يمنع من وصول الإخوان إلى الحكم، رغم أنه أي النموذج الإيراني مثله مثل النموذج الأفغاني والسوداني، يعتبر دليلا على فشل «الإسلام السياسي» في الحكم..

غير أن المعارضة المصرية، ظلت فيما يبدو تخفي «قلقها» من نجاح «أردوغان» ، لأنها فهمت بأن انتصار الأخير في صوغ تجربة وطنية عملاقة في بلده، هو الذي مهد الطريق أمام فوز الإخوان بالسلطة في مصر.

ما تتمناه المعارضة في القاهرة، لم يكن يحتاج إلى فشل الإسلاميين في اسطنبول، لأن التجربة الإخوانية، كانت تراوح عند مرحلة «ما قبل الدولة»، ولم يتطور الوعي الإخواني على النحو الذي ينسبه بأنه كان في «قصر الاتحادية» في مصر الجديدة.. وليس في «مكتب الإرشاد» بضاحية «المقطم»..

فيما كانت تجربة الجماعة بكل المعايير «بعيدة» إلى حد كبير، عن التجربة التركية «المبهرة».غير أن الإشكال الحقيقي، يتعلق بمأزق المعارضة الحالي، الذي سترته من «شمانتها» في «اسطنبول».. فتجربة الإسلاميين في تركيا «ناجحة» منذ عام 2002. . أي أنه نجاح سابق على تجربة الإسلاميين «الفاشلة» في مصر. . فـ«الفشل» المصري، لا حق على «النجاح» التركي..

فما الذي حمل القوى المدنية المعارضة في مصر، على الإفصاح عن «كراهيتها» للنموذج التركي، رغم أنها لم تكن بحاجة إليه، في صوغ رأي عام قلق وخائف من الإسلاميين؟!

الإجابة العفوية أو المتوقعة من «المتطرفين» على هذا التصرف غير الرصين إنها «الكراهية» للإسلام.. وليس لـ«الإسلاميين».. وهي إجابة قد تؤسس لوعي «مفخخ» وخطير، يخدم على ما استقر في ضمير الكتلة الصلبة داخل الحال الإسلامية، بأن ما تشهده مصر ليس صراعا على «الشرعية»: مرسي أم السيسي؟!.. وإنما صراع ديني بين «أنصار» الإسلام و«أعدائه».

عن «المصريون» القاهرية

أعرف لماذا قتلوني

غسان شربل

براءة القتيل تضاعف متعة القاتل. تؤكد قدرته على اجتراح المفاجآت. وأن بنك الأهداف ثري ومتنوع. وأن اليد طويلة وقادرة. وأن من يشرب نهراً لن يغص بساقية. وأن لا حق لأحد في اقتناص لحظة طمأنينة. وأن ذريعة أن لا دم على يديك لا تعوق سفك دمك. وأن عدم مشاركتك في القتل لا يحصنك ضد من يريدونك قتيلاً.

نقول القاتل ونعني كل مرتكب يسبح في دم الأبرياء، سواء استهدف منطقة أو شخصاً. حياً في الضاحية الجنوبية أو مسجداً في طرابلس. نقصد بالقاتل كل من يؤمن بشطب الآخر. كل من يؤمن بالإلغاء الجسدي. ولا نقبل من أي قاتل عذراً يسوغ به جريمته. ولا لافتة يستبيح تحتها دم الآخرين. ولا مطبخ تضليل مهمته حماية المرتكب وتضليل التحقيق وخداع الناس.

براءة القتيل تضاعف متعة القاتل. وهول الجريمة. ووحشية المرتكب. جريمة لا يمكن اعتبارها عقاباً ولا رداً. جريمة خالصة ارتكبت عن سابق تصور وتصميم. لإشاعة القلق. وتعميم الذعر. وكسر الإرادات. وإشعار الناس أن لا سقف يحميهم. وأن من حق القاتل أن يصطاد من يشاء وفي أي مكان يشاء. إنها إعلان لسلطة القاتل بلا رادع أو منازع.

أعرف الشهيد محمد شطح عبر إطلالاته الصحافية والتلفزيونية. أعرفه عبر ما نقل عن ممارساته سفيراً ووزيراً ومستشاراً.

كان يبدو غريباً على الشاشات. لا أثر في قاموسه للمتفجرات أو الخناجر. لا أثر للسكاكين التي تفتح جروح الطوائف والمذاهب. لم أسمعه يدعو إلى القتل أو يبرره وهناك من يفعل. ولم أسمعه يحض على الكراهية والطلاق وهناك من يبرع. لم أسمعه ينذر أو يهدد أو يتوعد. لم أسمعه يصفق لقتل أو قاتل. لم يبرر جريمة ولم يحاول تغطية مذبحة بالأكاذيب. كان هادئاً وراقياً. وكان صلباً.

كان غريباً على الشاشات. يشبه المواطن العادي الذي يستمع إليه. كان يخاطب عقل المشاهد. انتماؤه إلى معسكر لم يدفعه إلى تخوين الآخرين. لم يرد إرهابهم. كان يحاول إقناعهم. وكان يستخدم مفردات الجسور لا القطيعة. واللقاء لا الطلاق. وكان يعتقد أن لا خلاص للبنانيين إلا بلقائهم في رحاب الدولة والمؤسسات. وأن من واجب كل لبناني الاستماع إلى الآخر ومحاولة ترتيب موعد معه في منتصف الطريق.

في البلد المجنون اعتصم محمد شطح بعقلانية هادئة وباردة. لم تجرفه الطبول الموتورة ولا صيحات الثأر. وكأنه كان واثقاً أن اللبنانيين سيعودون ذات ساعة معترفين باستحالة تحويل لبنان إلى ما يناقض سر وجوده واستمراره.

وبهذا الهدوء كان يقرأ التطورات الإقليمية والدولية. ولم يخف قلقه من ارتدادات الحريق السوري. من تصدع حدود الدول وتصدع تجارب التعايش. وشيوع منطق الحد الأقصى. ونزعات فرض الزي الموحد.

سيكتب الكثير عن اغتيال محمد شطح. عن الرسائل المتضمنة في الجريمة. عن علاقتها بالمحكمة الدولية. ومحاولات تشكيل الحكومة. والاستحقاق الرئاسي. و «جنيف 2» السوري. وعن الحرب الأهلية المحلية والإقليمية في سورية. عن التهاب الفتنة المذهبية في الإقليم. عن اندفاع العلاقات السنية – الشيعية في لبنان نحو الهاوية. وأن الرسالة موجهة إلى سعد الحريري. وفؤاد السنيورة. وتيار المستقبل. و14 آذار. أخطر من ذلك كله هو الاعتقاد السائد أن الجريمة استهدفت الاعتدال حين استهدفت المعتدل.

يستقبل وسام الحسن محمد شطح بعناق طويل. يمازحه. أنا لا أستغرب أن يقتلوني. تلقيت ضربات ووجهت ضربات. ملف الاتصالات والشبكات والتفجيرات. قصة اغتيالك تحيرني. ويجيب شطح محتفظاً بهدوئه: ليس يسيطاً أن تكون في هذا الزمان سياسياً ومعتدلاً وعنيداً. وليس يسيطاً أن تكون سنياً معتدلاً وترفع شعار «لبنان أولاً». وأن تجاهر بصفاء وطنيتك فوق بحر الظلام والارتكابات والجنازات. أنا أيضاً أعرف لماذا قتلوني.

عن «الحياة» اللندنية